

تقرير الرصد السياسي "كيمينتس": قوننة تسريع عمليات الهدم وتشديدها

العدد 4، نيسان/أبريل 2017

إعداد: خالد عنبتاوي

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وبتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 11.7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)
فاكس 1 814193 (+961)
ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

| | |
|---|---|
| 4 | الباب الأول: سياسات عنصريّة |
| 4 | 1. المستوى الأول: تضيق الحيز المكاني..... |
| 4 | 2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي العام وفق خطاب اليمين |
| 4 | الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام |
| 4 | الباب الثالث: تشريعات عنصريّة وتطبيقها |

ملخص:

يتابع تقرير الرصد السياسي لشهر نيسان/أبريل 2017، عرض تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، كما انعكست في الممارسات السياسية والقانونية. ويرصد التقرير الحالي التمييز العنصري، في ثلاثة أبواب رئيسية: الأول السياسات العنصرية، ويندرج ضمنه مستويان: مستوى سياسات تضييق الحيز المكاني، وبرزت ضمنه محاولات المضي قدماً في مخطط يهدد بمصادرة 137 دونماً من الأراضي العربية، ومستوى التضييق على الحق في العمل السياسي وحرية التعبير، وبرز ضمنه استمرار اعتقال قياديي الحركة الإسلامية المحظورة إسرائيلياً.

ويتوقف الباب الثاني عند عنف الشرطة واستمرار حالات الاعتداء على المواطنين العرب.

بينما يعرض الباب الثالث التشريعات العنصرية وتوسيع تطبيقها، وخصوصاً مصادقة الكنيست على ما يعرف باسم "قانون كمينتس"، الذي يسعى إلى توسيع وتسريع عمليات هدم البيوت في البلدات العربية وتشديد العقوبة على البناء غير المرخص.

يظهر هذا التقرير، إلى جانب تقاريرنا السابقة، أن العنصرية هي نتاج بنيوي لمجمل الاستراتيجيات السياسية الإسرائيلية.

الباب الأول: سياسات عنصريّة

1. المستوى الأول: تضيق الحيز المكاني

تخطيط "الهيمنة الإثنية" على البلدات العربية: صادقت وزارة الزراعة الإسرائيليّة، في منتصف شهر نيسان/أبريل، على ما يسمّى "خارطة تسوية وادي الشاغور"، التي تشمل القيام بأعمال توسيع وترميم في الوادي، فضلاً عن توسيع شارع وادي الشاغور بـ 15 متراً على طول 10 كيلومترات، ما يهدد [بمصادرة أكثر من 137 دونماً](#) من أراضي بلدة مجد الكروم العربية في الجليل.

2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي العام وفق خطاب اليمين

ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية: أقدمت الشرطة الإسرائيليّة، في الثاني من نيسان/أبريل، على [اعتقال القيادي](#) في الحركة الإسلامية المحظورة إسرائيلياً، د. سليمان اغبارية، رئيس بلدية أم الفحم سابقاً، وذلك بعد أن قامت باقتحام منزله وتفتيشه وذلك على خلفية نشاطه السياسي في القدس.

الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام

عنف الشرطة الإسرائيلية ضد المواطنين العرب: قام أفراد من الشرطة الإسرائيليّة، في العشرين من نيسان/أبريل، [بالاعتداء على مواطن](#) من بلدة قلنسوة في المثلث، وذلك بعد أن أوقفوه مع مجموعة من أصدقائه بحجة التحري عن هوياتهم والتأكد منهم. ويذكر المواطن في شهادته أن رجالاً بلباس مدني، عرفوا عن أنفسهم بأنهم من الشرطة الإسرائيليّة، انهالوا عليه بالضرب، مسببين له جروحاً وإصابات في مناطق عدة من جسده.

الباب الثالث: تشريعات عنصريّة وتطبيقها

إقرار قانون "كيمينتس" الهادف إلى تسريع عمليات الهدم في البلدات العربية: [صادقت الكنيست الإسرائيليّة](#)، في الخامس من نيسان/أبريل، على ما بات يُعرف باسم "[قانون كمينيتس](#)"، وهو قانون [مبني على تقرير](#) قدمته لجنة برئاسة نائب المستشار القضائي للحكومة، ايريز كيمينتس، كُلفت ببحث مسألة "البناء غير المرخص" من جانب الوزير الإسرائيلي، جلعاد اردان، في

10 شباط/فبراير 2015. وقد تبنت الحكومة قبل عام توصيات هذه اللجنة وبدأت، من خلال وزارة القضاء، العمل على إقرار تعديلات على [قانون "التخطيط والبناء"](#) يسمح لأجهزة الدولة بالإسراع في تنفيذ عمليات الهدم في البلدات العربية وتوسيعها. كما يدخل القانون، الذي [صادقت عليه الكنيست](#)، تعديلات على قانون "التخطيط والبناء"، ترفع عقوبة السجن على مخالفات البناء لتصل إلى ثلاث سنوات، وتقلص صلاحيات المحاكم في البت في قضايا البناء غير المرخص، وتحول بعض هذه الصلاحيات إلى جهات إدارية قطرية، فضلاً عن تشديد الرقابة على السلطات المحلية في مجال استصدار أوامر الهدم وتنظيم المخالفات. يذكر أن هذا القانون، الذي يأتي في ظل وجود ما يقرب من 50 ألف بيت عربي غير مرخص إسرائيلي وأكثر من 100 ألف مواطن يسكنون في قرى غير معترف بها إسرائيليًا، يترافق مع غياب أي تخطيط حكومي للبلدات العربية والتهرب من إقرار الخرائط الهيكلية، فضلاً عن عدم إقامة أي مدينة جديدة أو تجمع عربي جديد منذ سنة 1948.